

Distr.: General  
10 March 2017  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم تقريراً عن تنفيذ الالتزامات المشمولة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة<sup>(١)</sup>. ويتناول التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور تقرير المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/840) ويقدم معلومات عن التطورات على صعيد السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.

### ثانياً - التطورات الرئيسية

#### ألف - الحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الأمن والاستقرار تحت رحمة أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وجماعات ماي - ماي، وجيش الرب للمقاومة، إضافة إلى التوترات العرقية السائدة في عدة أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(١) تشمل المنطقة في هذا السياق البلدان الثلاثة عشر الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية كشهود/جهات ضامنة للاتفاق الإطاري وهي: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.



وردا على ذلك، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ عملياتهما ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، على النحو المبين بالتفصيل في تقريرَي عن البعثة المؤرخين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1130) و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/206).

٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير استئناف الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر حركة ٢٣ مارس السابقة في كيفو الشمالية، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الاشتباكات الأولى منذ توقيع إعلان نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعقب ورود تقارير عن اختفاء سلطاني ماكنغا، القائد العسكري لحركة ٢٣ مارس السابقة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، من مسكنه في كمبالا، طلب وزير دفاع جمهورية الكونغو الديمقراطية، كريسيان أتامبا تاي، إلى الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أن تحقق في تقارير تفيد بأن نحو ١٨٠ من العناصر السابقة في حركة ٢٣ مارس غادروا معسكر الإيواء المؤقت في بيهانغا، أوغندا، وتسلموا إلى إقليم روتشورو في مقاطعة كيفو الشمالية.

٤ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدرت حكومة أوغندا بياناً ذكرت فيه أنها ألقت القبض على ١٠١ من العناصر السابقة في حركة ٢٣ مارس أثناء توجههم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأقرت الحكومة في ذلك البيان بأن نحو ٤٠ مقاتلاً فروا من معسكر بيهانغا في وقت سابق، وأكدت من جديد التزامها بإعلان نيروبي، وشددت على أن أوغندا لن تدعم أي نشاط يُراد منه زعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، تحطمت طائرتان عموديتان تابعتان للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حادثين منفصلين في روتشورو، حيث كانت القوات المسلحة تخوض هناك معارك، بحسب التقارير، ضد مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أشارت قوة الدفاع الرواندية إلى أن جماعة تعلن انتماءها لحركة ٢٣ مارس السابقة عبرت الحدود إلى رواندا، بحسب تناقلته التقارير، فراراً من القتال مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتفيد التقارير بأن السلطات الرواندية سلمت هؤلاء الأشخاص إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتتخذ الإجراءات المناسبة بموجب القانون الدولي.

٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، قال المتحدث باسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إن القوات المسلحة الكونغولية دخلت في اشتباك مع مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة طيلة يومين على مقربة من روتشورو، في كيفو الشمالية، وقتلت ما لا يقل عن ١٦ من المتمردين. وفي اليوم التالي، أعلن المتحدث باسم قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أن ٤٤ من مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة الذين فروا إلى أوغندا بعد اشتباكات مع القوات

المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد تم توقيفهم وهم محتجزون في معسكر يوجد في كيسورو غرب أوغندا.

٧ - ولا يزال وصول عناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ٢٠١٦، هربا من النزاع الدائر في جنوب السودان، مسألة تثير القلق ويمكن أن تؤجج التوترات في المجتمعات المحلية الهشة التي طالما تضررت بشدة من أنشطة الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر هذا التطور سلبا على العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وقد دعت السلطات الكونغولية البعثة إلى إبعاد عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودة في أماكن عمل البعثة من الأراضي الكونغولية في أقرب وقت ممكن.

٨ - وفي تطور منفصل، وقعت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الوطني البوروندية في أوفيرا، بمقاطعة كيفو الجنوبية، مما أدى إلى مقتل خمسة جنود بورونديين على الأقل. وكان هؤلاء الجنود قد عبروا الحدود، حسبما أفادت التقارير، لتعقب عناصر مسلحة من قوات التحرير الوطنية. ويأتي هذا الحادث في أعقاب جهود تبذلها قوات الدفاع الوطنية البوروندية لشل حركة متمردين بورونديين ينشطون على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩ - وفي بوروندي، تحسنت الحالة الأمنية بعض الشيء بوجه عام، إلا أن العنف استمر مع محاولة اغتيال المستشار الرئاسي ويلي نياميتوي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ واغتيال وزير البيئة، إيمانويل نيونكورو، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

١٠ - وفي أوغندا، تفاقم التوترات الطائفية في المناطق المتاخمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حين اشتبكت قوات الأمن مع ميليشيا محلية في مقاطعة كاسيسي، إقليم روينزوري، في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ووقع القتال بعد أن قام حراس أحد شيوخ القبائل في روينزوري، تشارلز ويسلي مومبيري، بتهمة السلطات الأوغندية بقيادة حركة انفصالية، بمهاجمة دوريات تابعة للشرطة والجيش، حسبما أفادت التقارير. وأفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن ٨٧ شخصا واعتقال ١٤٩ آخرين. واحتجزت الشرطة السيد مومبيري في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأفرج عنه في وقت لاحق بكفالة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧.

## باء - التطورات السياسية

١١ - شهدت المنطقة بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد عقدت آلية الرقابة الإقليمية اجتماعها السابع الرفيع المستوى في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في

لواندا، عقب إصلاح ناجح للهيكل الإدارية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وجمدت الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري والجهات الضامنة له التزامها بتعجيل التنفيذ التام للاتفاق الإطاري. وأتاح الاجتماع أيضاً الفرصة لقادة أنغولا والكونغو لمناقشة مسألة الحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع رئيس هذا البلد، جوزيف كابيلا.

١٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وُقِع في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ اتفاق سياسي يسره الاتحاد الأفريقي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، توصل ممثلو الأغلبية الحاكمة وائتلاف المعارضة المعروف باسم تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتفاق آخر، يسره المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. وساعد الاتفاقان على تحقيق الاستقرار في البلد ورسم مسار نحو إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية بنهاية عام ٢٠١٧. ويرد المزيد من التفاصيل في الفرع الرابع أدناه وفي تقريرَيَّ عن البعثة المؤرخين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧.

١٣ - وفي رسالتين مؤرختين ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، موجهتين إليَّ وإلى رئيس مجلس الأمن، طلب جان - ماري رونيغا، قائد فصيل حركة ٢٣ مارس السابقة في رواندا، المسجل الآن كحزب سياسي باسم تحالف إنقاذ الشعب الكونغولي، رفع الجزاءات المفروضة عليه، كما طلب السماح لحزبه بالمشاركة في المحادثات. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، طلب برتران بيسيموا، قائد عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة في أوغندا، إلى المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو أن ينظر في إمكانية إثارة مسألة إعادة عناصر الحركة السابقة إلى وطنها، وإطلاق سراح السجناء التابعين لها، ووضع خريطة طريق لتنفيذ إعلان نيروبي خلال المحادثات.

١٤ - ولم يحقق الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي تيسره جماعة شرق أفريقيا، نتائج ذات شأن يُذكر. فخلال الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قام الميسر المعين من قبل جماعة شرق أفريقيا، بنجامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بزيارة إلى بوروندي لتشجيع العودة إلى المحادثات. وردا على بيان أدلى به الميسر لدى مغادرته بوجومبورا في ٩ كانون الأول/ديسمبر، قال ائتلاف المعارضة الرئيسي، المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا لبسط السلام وتحقيق المصالحة في بوروندي واستعادة سيادة القانون، إنه لم يعد يعترف بالميسر، وحث رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، الذي يقوم بدور وسيط جماعة شرق أفريقيا، على التشاور مع رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا وتعيين ميسر آخر. واتهم أيضاً عدد من كيانات المجتمع المدني الميسر بالتحيز للنظام.

١٥ - وخلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، عقد السيد مكابا جلسة تشاورية أخرى مع الأطراف في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة. ومع أن حكومة بوروندي

لم تكن ممثلة، فقد انضم إلى المباحثات وفد من الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وسافر أيضاً ممثلو المجلس الوطني، بقيادة جان ميناني، إلى أروشا للاجتماع مع الميسر. ونظمت مظاهرات حاشدة في بوجومبورا وجيتيغا وأجزاء أخرى من بوروندي للتنديد بالمشاورات، ولا سيما بمشاركة من يسمون بالانقلابيين. وأثناء انعقاد الجلسة، طلبت حكومة بوروندي إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أن تلقي القبض على عدد من المشاركين في الحوار. ودعا السيد مكابا في بيانه الختامي الذي أدلى به في ١٩ شباط/فبراير جماعة شرق أفريقيا إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي بشأن بوروندي بغية مناقشة "العراقيل التي تعترض العملية". ويرد المزيد من التفاصيل عن الحالة في بوروندي في الفرع الرابع أدناه وفي تقرير عن بوروندي المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ (S/2017/165).

١٦ - وأحرز تقدم في الأعمال التحضيرية للانتخابات في أنغولا ورواندا وكينيا، المقرر إجراؤها جميعاً في آب/أغسطس ٢٠١٧. ففي الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أعلن رئيس أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس في كانون اعتزامه التنحي قبل الانتخابات. وفي وقت لاحق، اختار الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وزير الدفاع، الجنرال المتقاعد جواو لورنسو، ليكون مرشحة الأول. وفي كينيا، من المقرر أن تجري في ٨ آب/أغسطس الانتخابات العامة لاختيار الرئيس، وأعضاء مجلس الشيوخ، ومحافظي المقاطعات، وأعضاء الجمعية الوطنية، ومجالس المقاطعات، وكذلك النساء الممثلات للمقاطعات. وفي رواندا، سيشترع الرئيس بول كاغامي لنيل فترة رئاسية ثالثة في ٤ آب/أغسطس أمام ثلاثة منافسين معلنين هم: فرانك هابينيزا، مؤسس ورئيس حزب الخضر الديمقراطي الرواندي؛ وفيليب مباييمانا؛ وتوماس ناهيमानا.

## جيم - الحالة الإنسانية

١٧ - على النحو المشار إليه في تقرير الساب (S/2016/840)، لا تزال الحالة الإنسانية في المنطقة محفوفة بالتحديات، إذ هناك أكثر من ٦ ملايين مشرد داخلي و ٣,٥ ملايين لاجئ. ويبلغ عدد المشردين داخليا في أوغندا وبوروندي وتنزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا مجتمعة ٤,٤١ ملايين شخص وعدد اللاجئين ٢,٨ مليون شخص، نتيجة للنزاعات في المنطقة.

١٨ - ولا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير القلق، ولا سيما في المقاطعات الشرقية، وبشكل متزايد أيضا في الجنوب الشرقي من مقاطعة تنجانيقا ومقاطعة كاساي الوسطى، حيث ساهمت أنشطة الجماعات المسلحة والتوترات الطائفية المتزايدة في الرفع من وتيرة التشرد، ليصل عدد المشردين على صعيد البلد برتمه إلى عدد هائل هو ٢,١ مليون شخص بنهاية عام ٢٠١٦. ويستضيف الجزء الشرقي من البلد أيضا الغالبية العظمى من اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة، أي ما مجموعه ٤٥١ ٠٠٠ شخص، الذين

يفدون إليه أساساً من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ورواندا. وتتوقع خطة الاستجابة المتعددة السنوات لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تغطي الفترة من ٢٠١٧ عام إلى عام ٢٠١٩، حدوث تدهور في الحالة الإنسانية، وهي تهدف إلى تقديم المعونة لـ ٦,٧ ملايين من الأشخاص في عام ٢٠١٧، مقابل ٦ ملايين شخص في عام ٢٠١٦.

١٩ - واستمرت موجات التشرد الكبرى في جنوب السودان. ففي عام ٢٠١٦ وحده، فر من البلد نحو ٥٥٠ ٧٦١ لاجئاً، من مجموع ١,٤ مليون لاجئ مسجل. ويوجد في جنوب السودان عدد آخر من المشردين داخلياً يبلغ ١,٩ مليون شخص.

٢٠ - وفي نهاية عام ٢٠١٦، أصبحت أوغندا أكبر مستضيف للاجئين في أفريقيا، حيث يوجد من ضمن من توفر لهم اللجوء ٩٥٣ ٧٣٦ لاجئاً من جنوب السودان، وذلك حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. ويضع ذلك السلطات الأوغندية والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاءها تحت ضغوط متزايدة فيما يتعلق بالجهود اللازمة لاستيعاب احتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة ونزع فتيل أي توترات محتملة.

٢١ - وفي بوروندي، أدى انعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان. وإجمالاً، فر نحو ٣٨٧ ٠٠٠ لاجئاً من البلد منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قصدوا بشكل رئيسي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بينما شرد داخلياً نحو ١٧٠ ٠٠٠ شخص. وفي عام ٢٠١٦، زاد عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة إنسانية من ١,١ مليون شخص إلى ما لا يقل عن ٣ ملايين شخص، ويشمل ذلك حدوث زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أربع مرات، من ٧٣٠ ٠٠٠ شخص إلى ٣ ملايين شخص، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، ونقص الأمطار الموسمية خلال موسم الزراعة، وانتشار الفقر المزمن. وفي عام ٢٠١٧، توجه دوائر العمل الإنساني نداءً لتوفير مبلغ ٧٣,٧ مليون دولار لمساعدة ما يقرب من مليون بوروندي.

٢٢ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، سلمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٢٤ بوروندياً إلى السلطات البوروندية عند معبر الحدود في أوفيرا، بكيفو الجنوبية. واحتُجز جميع المرحّلين لدى وصولهم إلى بوروندي ووُجّهت إليهم قفلة المس بأمن الدولة. وسُمح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالوصول إلى أماكن احتجازهم.

## دال - حقوق الإنسان والتعاون القضائي

٢٣ - استمرت انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في المنطقة طيلة الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد أبلغ عن عدد من الأمور منها التضييق على الحقوق الأساسية

المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. واستمرت معاناة المدنيين في جنوب السودان جراء الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها القوات الحكومية ومقاتلو المعارضة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اشتدت أعمال العنف السياسي والقمع الحكومي، على النحو المفصل في تقرير عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢٤ - وسُجلت حوادث خطيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في شكل انتهاكات لحقوق الإنسان مرتبطة بالانتخابات. فقد أفادت بعثة منظمة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن مقتل ٤٠ شخصا، من بينهم خمس نساء وطفلاً، وسقوط ١٤٧ جريحاً، من بينهم ١٤ امرأة و ١٨ طفلاً، في كينشاسا، بين ١٥ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في خضم الأحداث التي رافقت نهاية الولاية الدستورية الثانية والأخيرة للرئيس كابيلا، بسبب إفراط قوات الدفاع والأمن الإفراط في استخدام القوة واستخدامها الذخيرة الحية. ونقلت التقارير أيضاً أن المئات اعتُقلوا في جميع أنحاء البلد خلال تلك الأحداث. وقد يكون عدد الضحايا الفعلي أكبر من ذلك بكثير، لأن المحققين المعيّنين بحقوق الإنسان مُنعوا من الوصول إلى كثير من مراكز الاحتجاز والمستشفيات ومستودعات الأموات، فلم يكن بمقدورهم معرفة العدد الكلي للضحايا.

٢٥ - وقد ورد في التقرير الذي أصدرته بعثة منظمة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان بشأن تلك الحوادث أن قوات الدفاع والأمن الكونغولية مارست القمع من خلال التضييق على الحريات العامة بطرق غير قانونية، بما في ذلك التضييق على حرية التعبير والإعلام والتجمع السلمي. وتخالف هذه المضايقات المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تخالف دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٦ - وعُلقت السلطات الوطنية في بوروندي تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عقب نشر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتحقيق المستقل بشأن بوروندي الذي أُجري عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-٢٤/١ (A/HRC/33/37) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكان التقرير قد خلص إلى أن انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان قد ارتكبتها في المقام الأول جهات حكومية وأطراف مرتبطة بها. وخلال الشهر نفسه، وقع رئيس بوروندي، بيير نكورونزيزا، تشريعاً بشأن انسحاب بوروندي من المحكمة الجنائية الدولية. وظلت التقارير تتناقل أنباء عن وقوع انتهاكات وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل خارج الإجراءات القضائية، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، والاختفاء القسري، وحالات التعذيب وسوء المعاملة. ومعظم هذه الانتهاكات ارتكبتها قوات الأمن الوطنية وميليشيات إمبونيراكور الشبابية التابعة للحزب الحاكم والتي تتناقل التقارير أنها أصبحت تتصرف أكثر فأكثر وكأنها جهاز لإنفاذ القانون. ومن ممارسات هذه

الميليشيات المكونة من شباب الحزب الحاكم اعتقال المواطنين بغير وجه حق وتسليمهم للشرطة، وتنفيذ عمليات مشتركة مع السلطات المحلية ومع الشرطة في بعض الأحيان.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، ظل الحيز الديمقراطي ضيقاً جداً في بوروندي، حيث لا تزال منظمات المجتمع المدني تعاني من القمع. فبين ١٩ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة ثلاثة مراسيم وزارية لحظر أو تعليق أنشطة ما لا يقل عن ١١ منظمة من المنظمات غير الحكومية، منها رابطة إيتيكا لحقوق الإنسان، وهي إحدى أعرق وأقدم المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في البلد. وفُرضت قيود إضافية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، حيث اعتمدت الجمعية الوطنية تشريعاً يفرض على منظمات المجتمع المدني العاملة في بوروندي، بما في ذلك تلك التي يقع مقرها في الخارج أو التي تمول من الخارج، إيداع الثلث من ميزانيتها التشغيلية في المصرف المركزي لبوروندي، وتسديد مرتبات جميع موظفيها بالفرنك البوروندي، واحترام الحصص العرقية المقررة عند توظيف أشخاص بورونديين. وقد أقر مجلس الشيوخ هذا القانون وأصدره الرئيس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٨ - وفي تطور إيجابي، بدأت محاكمة دومينيك أونغوين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب عندما كان عضواً بارزاً في جيش الرب للمقاومة، في المحكمة الجنائية الدولية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

## هاء - التطورات الاقتصادية الإقليمية

٢٩ - واصلت بلدان المنطقة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أطلق الوزيران المسؤولان عن التجارة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وكتاهما عضو في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، النظام المبسط للتجارة في السوق المشتركة، ووقعاً مذكرة تفاهم من أجل تعزيز التجارة عبر الحدود بين البلدين. والغرض من النظام المبسط للتجارة هو تيسير التجارة عبر الحدود، وإزالة الحواجز غير الجمركية، ومعالجة الغش التجاري والجمركي. وإضافةً إلى ذلك، أنشئ مركزان حدوديان جديداً متكاملان الخدمات بين كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، مما رفع العدد الإجمالي لهذه المراكز الحدودية المتكاملة الخدمات في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا إلى عشرة مراكز.



## ثالثاً - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

### ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٠ - ترد معلومات مفصلة عن حالة تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تقريرَي عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخين ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧.

### باء - حالة الالتزامات على صعيد المنطقة

٣١ - واصلت الدول الموقعة، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تنفيذ الالتزامات التي يلقيها عليها الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وأحرزت نتائج متفاوتة. وفي هذا الصدد، وعقب صدور قرارات الدورة العادية السادسة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التي عقدت في لواندا في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، اجتمع وزراء الدفاع وممثلون من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا في كينشاسا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر واعتمدوا مفهوم العمليات والميزانية الآلية المتابعة المشتركة التي أنشئت من أجل التصدي للتهديد المتزايد الذي يشكله فصيل تحالف القوى الديمقراطية. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، انطلق عمل آلية المتابعة المشتركة التي تضم ضباطاً من المخابرات العسكرية من البلدان الأربعة المشاركة، في مقاطعة كاسيسي بأوغندا، على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن التقدم لا يزال محدوداً في إعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم، مما في ذلك مقاتلو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس السابقة.

٣٢ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تحديات في العلاقات بين بعض البلدان في المنطقة. ولم يتبدد بالكامل التوتر الذي نشأ بين بوروندي ورواندا في العام الماضي. وفي الوقت نفسه، تجدد الاحتكاك بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، على خلفية توغل عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وطلبت جمهورية الكونغو الديمقراطية والآلية المشتركة الموسعة للتحقق إجراء تحقيق في التوغل الذي أفيد عنه ووجهتا اللوم إلى أوغندا لعدم احترام التزاماتها الإقليمية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

### جيم - حالة الالتزامات على الصعيد الدولي

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص عمله مع الشركاء الإقليميين والدوليين بغية تعزيز الدعم المستمر والمتضافر لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وفي هذا الصدد، استمر بذل الجهود من أجل تفعيل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي أُطلق في

نيويورك في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦. واجتمعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية ومكتب مبعوثي الخاص في كمبالا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر للاتفاق على كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بتنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي. ومن النتائج الرئيسية للاجتماع الاتفاق على إنشاء صندوق استثماري عبر الحدود لمنطقة البحيرات الكبرى، واعتماد استراتيجية لحشد الموارد. واتفق المشاركون أيضاً على الأولويات الخاصة بكل ركيزة من الركائز الست للإطار الاستراتيجي الإقليمي، بما في ذلك تعزيز مبادرات القطاع الخاص عبر الحدود وتيسير تنقل العمالة وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، من بين أمور أخرى.

٣٤ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، حضر مبعوثي الخاص اجتماعاً في باريس لفريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ناقشت فيه التطورات الإقليمية ومسألة تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وحضر الاجتماع ممثلو ألمانيا وأنغولا وبلجيكا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب ممثلي الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية. وناقش المشاركون الدعم الدولي المنسق لعمليات الحوار والمبادرات الجارية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة.

## رابعا - أنشطة مبعوثي الخاص

### ألف - إصلاح آليات الرقابة المتعلقة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

٣٥ - في ٧ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقدت اللجنة التقنية لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون التي يتشارك في رئاستها مبعوثي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، جلستها الرابعة عشرة والخامسة عشرة في نيروبي. وكان الغرض هو التحضير لاجتماع يعقده وزراء خارجية الدول الموقعة، تمهيداً للاجتماع الرفيع المستوى السابع لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري.

٣٦ - واعتمدت لجنة الدعم التقني تقريراً مرحلياً عن تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وأوصى التقرير بتسريع وتيرة التقدم في عدة أمور منها إعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم وتنفيذ إعلان نيروبي. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أيد وزراء الخارجية التقرير المرحلي وأوصوا بأن تنظر فيه آلية الرقابة الإقليمية.

٣٧ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، انعقدت آلية الرقابة الإقليمية في لواندا في أول اجتماع لها تستضيفه دولة موقعة، تمهيداً مع توصية معتمدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وهذا الاجتماع الذي شهد حضوراً مكثفاً، وترأسه رئيس أنغولا، الذي يتولى أيضاً رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ساعد في تحسين الإمساك بزمام الأمور على

المستوى الإقليمي وتعزيز التزام الدول الموقعة بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٣٨ - ورغم ترحيب آلية الرقابة الإقليمية بالتقدم المحرز، أخذت علماً بالتحديات وبالمسائل العالقة وأوعزت للجنة الدعم التقني أن تقدم قائمة محدثة بالأولويات، استناداً إلى خطة العمل الإقليمية لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ورحبت آلية الرقابة الإقليمية أيضاً بالتعاون المستمر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مواجهة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية، وبإنشاء آلية المتابعة المشتركة لمواجهة التهديد المتزايد من تحالف القوى الديمقراطية. وأعربت كذلك عن تقديرها للمبادرات التي اتخذتها الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري لمعالجة مسألة الجماعات المسلحة غير القانونية وأقرت التوصيات الصادرة عن اجتماع وزراء الدفاع في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عُقد في نيروبي في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦. وسلطت آلية الرقابة الإقليمية الضوء على ضرورة تسريع وتيرة التقدم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإعادة توطين المقاتلين المنزوعة أسلحتهم الموجودين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي البلدان المجاورة، ومقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس على وجه التحديد.

٣٩ - وتضمن جدول أعمال الاجتماع أيضاً التطورات في بروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ودعت آلية الرقابة الإقليمية جميع البورونديين إلى الالتزام بالحوار الشامل والتعاون التام مع الميسر التابع لجماعة شرق أفريقيا. وحث الاجتماع كذلك الحكومات في المنطقة، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على المساعدة في إيجاد حلول دائمة لمقاتلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشجع المشاركون أيضاً الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية على البحث عن حلول سلمية للأزمة السياسية، تمثيلاً مع دستور البلد وقرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). وعلى هامش الاجتماع، شجع رئيسا أنغولا والكونغو رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق التأييد للاتفاق السياسي المبرم في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي تطور ذي صلة، عرض رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، استضافة الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في الكونغو.

٤٠ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، استضاف مبعوثي الخاص الاجتماع الثالث للجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في أديس أبابا، من أجل تقييم المبادرات الإقليمية الرامية إلى تحييد القوى الهدامة وتشجيع عمليات الحوار الجارية في بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين عدة أمور، حثت الجهات الضامنة رؤساء

أركان الدفاع في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على القيام بزيارة ميدانية إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو الذي أوصى به اجتماع وزراء الدفاع في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية الذي عُقد في نيروبي في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦. وإضافةً إلى ذلك، دعت الجهات الضامنة رؤساء أركان الدفاع لوضع توصيات من أجل تيسير توحيد القوى الهدامة في المنطقة. وشجعت الجهات الضامنة أيضاً على استئناف المشاورات المشتركة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي حركة ٢٣ مارس السابقة بشأن تنفيذ إعلان نيروبي. وتعهدت أيضاً بتقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى نقل عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤١ - ورحبت الجهات الضامنة بتوقيع اتفاق سياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وحثت الأطراف على مواصلة تعاونها مع المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو لتسريع وتيرة المناقشات بشأن تنفيذ الاتفاق. وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، دعت الجهات الضامنة جميع الأطراف إلى نبذ العنف والتعاون مع الميسر التابع لجماعة شرق أفريقيا من أجل التعجيل باحتتام الحوار.

٤٢ - وكما تقرر في الاجتماع الرفيع المستوى السابع لآلية الرقابة الإقليمية، عقدت لجنة الدعم التقني دورتها السادسة عشرة في ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ في نيروبي. ونظرت اللجنة في عدة أمور منها مشروع قائمة محدثة للأولويات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ودرست اللجنة أيضاً اقتراحاً يرمي إلى إنشاء فرقة عمل إقليمية تُعنى بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وإعادة توطين المقاتلين المنزوعة أسلحتهم، وشددت على الحاجة الملحة إلى تعزيز الآليات القائمة. وتعهدت اللجنة بإطلاق الأعمال التحضيرية للاجتماعات المواضيعية، على مستوى الخبراء والمستوى الوزاري، في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والتشرد والشباب.

## باء - المساعي الحميدة المبذولة من مبعوثي الخاص

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص بذل مساعيهم الحميدة، بتنسيق وثيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، دعماً لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. فكما هو مبين أدناه، نفذ بعض المبادرات للمساعدة على معالجة قضايا عالقة متصلة بتوحيد القوى الهدامة وتنفيذ إعلان نيروبي. وواصل أيضاً دعم عمليات الحوار، إلى جانب الأنشطة الهادفة إلى النهوض بالنساء والشباب والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، واصل مبعوثي الخاص تعزيز الحلول الدائمة للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، بتشاور وثيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، واصل

مبعوثي الخاص تيسير إقامة العدل، عن طريق التعاون القضائي، ودعم التعاون الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

### تنفيذ إعلان نيروبي

٤٤ - خلال جلسة عمل عُقدت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بحث مبعوثي الخاص والمنسق الجديد لآلية الرقابة الوطنية الكونغولية سبل التعجيل بوتيرة تنفيذ إعلان نيروبي، وخاصة إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة الذين لا يزالون موجودين في رواندا وأوغندا، إلى أوطانهم. واستعرض مبعوثي الخاص والمنسق توصيات صادرة عن اجتماعين مشتركين للتقييم عقدا في كينشاسا بين ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفد من حركة ٢٣ مارس السابقة في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو وفي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٤٥ - وفي أعقاب توغل مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بعث منسق آلية الرقابة الوطنية رسالة إلى الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون يطلب فيها مساعدتها العاجلة. وفي أثر ذلك، اجتمع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص، رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة، مع وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليونارد شي أوكيتوندو، ومنسق آلية الرقابة الوطنية، يومي ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير. وأعرب المسؤولان عن ضرورة استئناف المشاورات المشتركة بين الحكومة وقيادة حركة ٢٣ مارس السابقة. واجتمع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص أيضاً مع نائب رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، فريدولين أمبونغو بيسونغو، وكان الاجتماع مناسبة لتشجيع المؤتمر الأسقفي على إدراج الشواغل التي أثارها حركة ٢٣ مارس السابقة في الحوار السياسي الجاري.

٤٦ - واجتمع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص أيضاً مع رئيس أوغندا في عنتيبي، أوغندا، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأعرب الرئيس عن استنكاره لاستمرار وجود القوات الهدامة ولاستمرار أنشطة هذه القوات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووافق على أن يجتمع مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية لبحث مشكلة القوات الهدامة وتنفيذ إعلان نيروبي وإعادة عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة الذين لا يزالون موجودين في أوغندا، إلى أوطانهم.

### المشاورات الإقليمية بشأن عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٧ - بناءً على طلب قدمته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة الأمم المتحدة بشأن نقل عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج البلد، أجرى مبعوثي الخاص وممثلي الخاص مشاورات في غوما وكينشاسا في الفترة من ١٢ إلى

١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وخلال اجتماع مع ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية في معسكر الإيواء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعهد أعضاء التنظيم بترك القتال وطلبوا لم شملهم بأقربائهم الذين تستضيفهم البلدان المجاورة كلاجئين. وفي كينشاسا، اجتمع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص مع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، وكذلك برئيس ديوان الرئاسة. وكرر هؤلاء المسؤولون المطالبة بنقل عناصر الجناح المعارض خارج بلدهم فوراً.

٤٨ - وأعرب رئيس أوغندا خلال اجتماعه المذكور آنفاً مع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص في ٢٤ كانون الثاني/يناير، عن استعداده لاستضافة مقاتلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الراغبين في الانتقال إلى أوغندا، رهناً بموافقة حكومة جنوب السودان.

٤٩ - وسافر مبعوثي الخاص ونائب الممثل الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جوبا وأديس أبابا في الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير لإجراء مشاورات مع كبار المسؤولين في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان، ومع ممثلين للاتحاد الأفريقي. وأكد من جديد النائب الأول للرئيس تعبان دينق قاي ووزير الخارجية دينق ألور لجنوب السودان التزامهما بالحفاظ على علاقات حسن الجوار مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفقاً على أن تُبحث مع السلطات الكونغولية عمليات العودة الطوعية لعناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين في مبنى بعثة الأمم المتحدة. وأعربا أيضاً عن تأييدهما للجهود الرامية إلى تحديد حلول مقبولة لا تقوّض السلام والأمن في جنوب السودان. وفي أديس أبابا، أعرب مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إسماعيل شرقي، عن التزامه بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة بغية حل المسألة، وعرض أن يقدم مكتب الاتصال في كينشاسا خدمات الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

### دعم عمليات الحوار في المنطقة

بوروندي

٥٠ - واصل مبعوثي الخاص بذل مساعيه الحميدة وجهود الدعوة لدعم عمليات الحوار في المنطقة، تمثيلاً مع قرارَي مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥) و ٢٢٧٧ (٢٠١٦). ففي دار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، اجتمع في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مع السيد مكابا، ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، للاستفسار عن حالة المحادثات وتجديد الإعراب عن دعم الأمم المتحدة لها.

٥١ - وأطلع السيد مكابا مبعوثي الخاص على جهوده الرامية إلى إعادة الأطراف إلى مائدة المفاوضات. وأكد ضرورة أن تبدي حكومة بوروندي وتحالف المعارضة في المنفى إرادة سياسية أقوى للدفع قدماً بالمحادثات، ودعا قادة المنطقة إلى تكثيف مشاركتهم السياسية.

٥٢ - وشجّع مبعوثي الخاص الميسّر على مواصلة اتصالاته مع جميع الأطراف، ووافق على أن تكثيف مشاركة القادة الإقليميين من شأنه أن يساعد على الدفع قدماً بالحوار. وشدد على أهمية انضمام جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى جهود التيسير التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. وفي دار السلام، اجتمع مبعوثي الخاص أيضاً مع أوغستين ماهيغا، وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة، وبحث معه عمليتي الحوار في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. واتفق الجانبان على ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنطقة من خلال الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٥٣ - وفي أديس أبابا، اجتمع مبعوثي الخاص في ٢٤ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مع السيد ماهيغا ووزير خارجية بوروندي، ألان إيميه نياميتويه. ورحّب بتنشيط الحوار بين الأطراف البوروندية، وشجّع حكومة بوروندي على التعاون التام مع جماعة شرق أفريقيا. وشدد السيد ماهيغا على ضرورة حث جميع الأطراف على التحلي بالمرونة والاستعداد للتوصل إلى حل توفيقي.

#### جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٤ - في أعقاب اجتماع آلية الرقابة الإقليمية المعقود في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والجهود التي بذلها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو لتوسيع نطاق المشاركة في الحوار، قام مبعوثي الخاص بعدة زيارات إلى كينشاسا، بتشاور وثيق مع ممثلي الخاص.

٥٥ - فقد زار مبعوثي الخاص كينشاسا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، واجتمع مع قادة المؤتمر الأسقفي ومسؤولين من الأغلبية الرئاسية الحاكمة وزعماء المعارضة المنتمين إلى الإطار السياسي المعروف بتجمّع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير (التجمع)، بقيادة الراحل إتيان تشيسيكيدى. وقال رئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية، سامي باديانغا، إنه سيجري مشاورات بشأن تشكيل حكومته مع جميع الجهات الوطنية ذات المصلحة، بما فيها تلك التي ليست طرفاً في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأفريقي.

٥٦ - وكرر ممثلو الأغلبية الرئاسية الإعراب عن استعدادهم لقبول طلبات التجمّع، لكنهم شددوا على أن بعض طلبات التجمع غير مقبولة، ولا سيما مطلب الدخول في مرحلة انتقالية لا يكون الرئيس طرفاً فيها وإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٧. وأكد ممثلو التجمّع تأييدهم لجهود التيسير التي يبذلها المؤتمر الأسقفي، لكنهم طلبوا إلى المؤتمر أن يسمح للأطراف بإجراء حوار مباشر. وندّدوا أيضاً بقيام الأجهزة الأمنية، حسب الادّعاءات، باستهداف أعضاء التجمّع بالاعتقالات التعسفية وتقييد الحركة.

٥٧ - وعقب توقيع الاتفاق السياسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عاد مبعوثي الخاص إلى كينشاسا مرتين في عام ٢٠١٧، المرة الأولى في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون

الثاني/يناير، والثانية في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وفي كلتا المناسبتين، أجرى مشاورات، إلى جانب ممثلي الخاص، مع الجهات الكونغولية صاحبة المصلحة بشأن الحوار الذي يقوده المؤتمر الأسقفي. واجتمع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص أيضاً مع رئيس المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، مارسيل أوتجي تابا، ونائب الرئيس فريدولين أمبونغو بيسونغو. واجتمعا أيضاً مع رئيس الوزراء ورئيس ديوان الرئيس. وعقد مبعوثي الخاص أيضاً اجتماعات منفصلة مع السفير الرسولي، لويس مارينو مونتيمايور، وفيليكس تشيسيكيدى من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وإيف بازاييا من حركة تحرير الكونغو. وفي هذه الاجتماعات كلها، رحّب مبعوثي الخاص وممثلي الخاص بتوقيع الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وجددا الإعراب عن التأييد الكامل للمؤتمر الأسقفي، وأعربا عن الأمل في التوصل سريعا إلى اتفاق بشأن تفاصيل تنفيذ الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بتقاسم السلطة.

٥٨ - وأبدى حينها قادة المؤتمر الأسقفي ارتياحهم لتوقيع الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر وللتقدم المحرز منذ ذلك الحين. وأثنوا على الدور المهم الذي اضطلع به المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في التوصل إلى الاتفاق. وشجّعوا الأمم المتحدة على مواصلة العمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة لدعم تنفيذ الاتفاق.

٥٩ - وبالمثل، أبدى ممثلو المعارضة جميعهم تشجيعهم للأمم المتحدة على تقديم الدعم الكامل للجهود الرامية إلى حل المسائل العالقة، بما في ذلك تنفيذ ما اتفقت عليها الأطراف من تدابير لترع فتيل التوتر. وشدد زعماء المعارضة على الأهمية البالغة لتوفير الدعم المالي واللوجستي، ولا سيما لصالح المجلس الوطني لمتابعة الاتفاق، المكلف برصد تنفيذ الاتفاق، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

٦٠ - وشدد رئيس وزراء جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضرورة التوفيق بين الاتفاقين السياسيين المبرمين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وأصرّ على وجوب إشراك من تولّوا مناصب حكومية بموجب اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ورأى ممثل حركة تحرير الكونغو أن اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر كان وليد ترتيب مسبق بين الحكومة والتجمّع، دون اعتبار لأحزاب المعارضة الأخرى. وأصرّ السيد تشيسيكيدى من الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي على عدم وجود مجال للتفاوض مجدداً بشأن منصب رئيس الوزراء؛ وأوضح أن التجمّع وافق على التمديد للرئيس أثناء المرحلة الانتقالية في مقابل منصبي رئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني لمتابعة الاتفاق.

٦١ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اجتمع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص مع وزير الخارجية وقادة المؤتمر الأسقفي. واجتمع مبعوثي الخاص أيضاً مع بعض زعماء المعارضة



وشجّع جميع الأطراف على القيام فوراً باستكمال المباحثات بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وخلال اجتماعهم الثاني مع مبعوثي الخاص في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أعرب قادة المؤتمر الأسقفي عن الإحباط لعدم تقدم المحادثات الجارية بشأن التنفيذ. غير أنهم توقعوا أن تتفق الأطراف على تفاصيل التنفيذ بحلول ٢٨ كانون الثاني/يناير. لكن للأسف، لم يتحقق هذا الأمر بالكامل بسبب استمرار الخلافات بين الأطراف.

٦٢ - وفي ١ شباط/فبراير، توفي زعيم المعارضة، إتيان تشيسيكيدى، في بلجيكا، حيث كان قد أُجلي إلى هناك لأسباب طبية. وألقى رحيله المفاجئ بظلال من الشك على مصير الحوار السياسي. وبينما شكّلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الفور لجنة لتنظيم جنازة رسمية للسيد تشيسيكيدى، كانت المناقشات بشأن إعادة جثمانه وتنظيم جنازته لا تزال جارية وقت إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير.

٦٣ - وطوال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظل مبعوثي الخاص وممثلي الخاص على اتصال وثيق مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. واجتمع مبعوثي الخاص أيضاً مع رئيس الكونغو مرتين، في برازافيل يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ثم في أديس أبابا يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٦٤ - وفي الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، زار مبعوثي الخاص بروكسل لعقد سلسلة من الاجتماعات مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أعضاء لجنة السياسة والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي.

٦٥ - واجتمع مبعوثي الخاص في بروكسل أيضاً مع زعيم المعارضة الكونغولية موير كاتومبي وأعرب له عن تشجيعه إياه على مواصلة السعي لإيجاد حل سلمي للأزمة السياسية في بلده. وأكد السيد كاتومبي لمبعوثي الخاص التزامه بالحوار.

### المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى

٦٦ - في إطار متابعة المؤتمر الأول لاستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في كينشاسا يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر ثان. وعرضت رواندا استضافة الحدث في مدينة غيسيني القريبة من حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٧ - وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، اتفق كل من مكتب مبعوثي الخاص، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفريق الأمم المتحدة القطري في رواندا، ومجلس التنمية في رواندا، على تشكيل اللجنة التوجيهية المكلفة بالإشراف على الأعمال التحضيرية للمؤتمر

الثاني. واتفقوا أيضا على أن يركز المؤتمر على تشجيع أنشطة الأعمال التجارية عبر البلدان، وعلى التعاون والتكامل الاقتصادي بين أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

## الشراكات

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب مبعوثي الخاص تعاونه مع الجهات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وواصل المكتب أيضا تعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وتشجيع الشراكات مع الكيانات الأخرى.

٦٩ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقد مبعوثي الخاص اجتماعا مع المنسقين المقيمين في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ومع المديرين الإقليميين للجهات المعنية من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتبادل المشاركون وجهات النظر بشأن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في المنطقة، واتفقوا على اتخاذ إجراءات منسقة فيما يتعلق بالعمل السياسي والمبادرات البرنامجية من أجل تقديم دعم فعال للسلام والأمن والتنمية في المنطقة.

٧٠ - وفي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير، عقد كل من مكتب مبعوثي الخاص وحكومة سويسرا، بالشراكة مع منتدى منع النزاعات وتعزيز السلام، اجتماعا لأصحاب المصلحة بشأن منطقة البحيرات الكبرى، ضم خبراء وممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني في بلدان المنطقة وممثلين عن المؤسسات الإقليمية والدولية. واستعرض المشاركون التطورات المتعلقة بالسلام والأمن في المنطقة وحددوا أولويات العمل المستقبلي، بما في ذلك الخيارات المتاحة لتعزيز أوجه التآزر بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق أهداف الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٧١ - وبذلك المناسبة، عقد ممثلي الخاص اجتماعا جانبيا مع المبعوثين الخاصين الآخرين من أجل تبادل وجهات النظر بشأن الحالة في المنطقة، بما في ذلك بشأن عمليات الحوار الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، وكذلك بشأن تجدد مظاهر التوتر المتصلة بوجود قوى هدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبما تقوم به هذه القوى من أنشطة.

٧٢ - وواصل مبعوثي الخاص تعاونه مع الشركاء لإعطاء دفعة لخطة المرأة والسلام والأمن في المنطقة. ففي الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، دعم مكتبه عقد اجتماع في الخرطوم للمنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني

منطقة البحيرات الكبرى، الذي اعتمد خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات واستراتيجية لجمع الأموال لإنشاء أمانة في كيغالي.

### النهوض بأوضاع النساء والشباب والمجتمع المدني

٧٣ - في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، استضاف مبعوثي الخاص فعاليات الأيام العالمية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في غوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من قيادة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأتاحت المناقشات للقيادات النسائية في المنطقة فرصة لتعزيز قدراتهن القيادية، وتبادل خبراتهن المتعلقة بالمشاركة الفعالة في العمليات السياسية وعمليات السلام، وتقييم تنفيذ المشاركة السياسية للمرأة تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في بلدانهم. ودعا المشاركون إلى زيادة الدعم المالي المقدم للمنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وطلبوا أن تشارك ممثلة عن المنتدى في لجنة الدعم التقني وآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٧٤ - ونوقشت التوصيات في الحوار الرفيع المستوى الذي عُقد في ٢ شباط/فبراير بين الوزراء المسؤولين عن الشؤون الجنسانية في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا وممثلين آخرين من تلك البلدان، بحضور مبعوثي الخاص وممثلي الخاص وممثلي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى. وعقد مبعوثي الخاص اجتماعا جانبيا مع المشاركين في فريق النقاش، وأوصى هذا الاجتماع الجاني بعقد اجتماع متابعة للوزراء المعنيين بالشؤون الجنسانية لمناقشة موضوع إدماج المرأة.

٧٥ - وبغية تعزيز دور الشباب في دعم السلام والاستقرار في المنطقة، شارك مكتب مبعوثي الخاص في الاجتماع المتعدد الأغراض الذي عقده منتدى الشباب التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في غوما، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وشارك في الاجتماع شباب منتدبون من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا وممثلون عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى والأمم المتحدة. وشدد المشاركون على أهمية المبادرات التي يقودها الشباب لدعم التماسك الاجتماعي، ومراقبة الانتخابات ورصدها، والحكومة الديمقراطية، وبناء الثقة عبر الحدود. واعتمد الاجتماع أيضا خريطة طريق لتفعيل مركز للشباب المناصر للسلام تابع للمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى، ويوجد مقره في غوما.

### التشجيع على إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا

٧٦ - في ٢٤ كانون الثاني/يناير، اجتمع مبعوثي الخاص في كمبالا مع هيلاري أونيك، الوزير الأوغندي لشؤون الإغاثة والتأهب للكوارث واللاجئين، لمناقشة التداعيات السياسية

والأمنية لأزمات اللاجئين المستمرة في المنطقة تمثيا مع تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وسلط السيد أونيك الضوء على تزايد العبء الواقع على أوغندا نتيجة لتدفق اللاجئين عليها، وعدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات الثلاثية الأطراف المتعلقة بالعودة الطوعية للاجئين، والمبرمة بين أوغندا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، على التوالي، وزيادة السخط بين السكان الأوغنديين. واستجابةً لاقتراح قدمه مبعوثي الخاص، وافق الوزير على استضافة اجتماع إقليمي على المستوى الوزاري بشأن التشرّد في منطقة البحيرات الكبرى في وقت لاحق من عام ٢٠١٧ من أجل الاتفاق على تدابير تُتخذ على الصعيد الإقليمي على النحو المتوخى في الاتفاق الإطاري.

### التعاون القضائي والجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب

٧٧ - في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقد الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومبعوثي الخاص اجتماعا في نيروبي لإنشاء شبكة للتعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، تضم مديري دوائر الادعاء العام والتحقيق في الدول الأعضاء بالمؤتمر. ويعد إنشاء الشبكة علامة فارقة في الجهود الرامية إلى تعزيز وتيسير إقامة العدل في المنطقة. ومن المتوقع أن تكون الشبكة محفلا لتبادل الآراء والتعاون بشأن الإجراءات القانونية الإقليمية، وسيكون لها إسهام كبير في تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ترتكب في المنطقة.

٧٨ - وبدعم من مكتب مبعوثي الخاص، نشر المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تقريراً عن تحسين فرص الوصول إلى القضاء وإنهاء الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني في الدول الأعضاء بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وخلاصة وافية بالاجتهاد القضائي الذي تناول هذا الموضوع. ويُتوقع أن يساعد المنشوران المرفق الإقليمي للتدريب بشأن العنف الجنسي والجنساني، التابع للمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى، في الرفع من مستوى الحماية المقدمة لضحايا العنف الجنسي والجنساني ومساءلة من يرتكبون هذه الجرائم.

### خامسا - ملاحظات

٧٩ - بعد أربع سنوات من التوقيع على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، لا يزال الاتفاق آلية حيوية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، كما لاحظ رؤساء الدول الموقعة خلال الاجتماع السابع الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية، الذي عُقد في لواندا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وإنني أثنى على الجهود الناجحة، بقيادة مبعوثي الخاص، لإصلاح هياكل الحوكمة الخاصة بإطار السلام والأمن والتعاون وتفعيل تنفيذه. وأود أن أشكر أنغولا على استضافة أول

اجتماع يُعقد في المنطقة لآلية الرقابة الإقليمية. وأشكر أيضا أوغندا والكونغو على عرضهما استضافة الاجتماعين الرفيعي المستوى الثامن والتاسع في عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨، على التوالي. فهذه التطورات دليل على تزايد شعور الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري بملكيتها له.

٨٠ - غير أنني أخشى أن تتأثر سلبا المكاسب التي تحققت حتى الآن باستمرار وجود الجماعات المسلحة من غير الدول في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بالتطورات الأمنية المقلقة الأخرى التي ظهرت خلال الأشهر الأخيرة. وبصفة خاصة، فإن عمليات التوغل التي نفذتها عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما تلاها من اشتباكات مع الجيش الكونغولي، تمثل نكسة خطيرة لجهودنا الرامية إلى استعادة الاستقرار. والمطلوب الآن اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة لتفادي اندلاع تمرد حركة ٢٣ مارس من جديد. وأدعو سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادة حركة ٢٣ مارس السابقة إلى الاستئناف الفوري للمشاورات بشأن تنفيذ إعلان نيروبي، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة كانوا في السابق عناصر في حركة ٢٣ مارس ولا يزالون موجودين في أوغندا ورواندا إلى أوطانهم. ويعمل مبعوثي الخاص وممثلي الخاص كل ما في وسعهما لإيجاد حل لهذه المشكلة الملحة، وهما على أهبة الاستعداد لم يد العون للسلطات الكونغولية. وأتوقع من البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، باعتبارها أطرافا موقعة على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، أن تساعد في منع حركة ٢٣ مارس السابقة من استئناف أنشطتها المنافية للقانون والتي سبق أن أدخلت الخراب على حياة أعداد لا تُحصى من المدنيين وعلى سبل عيشهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨١ - إن الوجود المطول لعناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يقتضي اتخاذ إجراء جماعي عاجل لإزاحة تهديد محقق بتلك المنطقة الهشة المتأثرة بالنزاع. وأشجع مبعوثي الخاص ومثلي الخاص على مواصلة عملهما مع القادة والمؤسسات في المنطقة للمساعدة في حل هذه المسألة.

٨٢ - وأشعر بالتفاؤل إزاء تعزيز التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، وكذلك إزاء المبادرات الإقليمية الرامية إلى معالجة المسائل الأمنية، ولا سيما إنشاء آلية متابعة مشتركة للتعامل مع تحالف القوى الديمقراطية. وأدعو دول المنطقة والشركاء الدوليين إلى كفالة تزويد الآلية بالموارد الكافية وكفالة فعاليتها. وأؤكد أيضا على أهمية النهج التكميلية غير العسكرية في حل مشكلة القوى الهدامة، بما في ذلك إشراك المجتمعات المحلية في منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة.

٨٣ - وآمل أن تُكَلَّل عمليات الحوار الجارية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالنجاح وتسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وسيستمر مستشاري الخاص، بالاشتراك مع مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، في دعم الجهود التي تقودها جماعة شرق أفريقيا في الحوار بين الأطراف البوروندية. وأحث الأطراف على التعاون مع الميسر الذي عينته جماعة شرق أفريقيا والامتناع عن أي عمل يمكن أن يقوض جهود السلام. وأدعو أيضا قادة جماعة شرق أفريقيا إلى حث الأطراف على المشاركة في الحوار دون شروط مسبقة.

٨٤ - وأثني على المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو والأطراف الكونغولية لتوقيعها على الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأدعو جميع الجهات الفاعلة الكونغولية إلى نبذ العنف واتخاذ الخطوات اللازمة للتعجيل بتنفيذ الاتفاق. وعلى وجه الخصوص، أشجع جميع الأطراف على استئناف المحادثات دون مزيد من التأخير، بهدف تسوية جميع المسائل العالقة. وستستمر الأمم المتحدة في دعم الحوار السياسي ودعم إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة وفي موعدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٥ - وبينما تستعد بلدان أخرى في المنطقة لإجراء انتخابات في عام ٢٠١٧، أدعو جميع الأطراف إلى تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وفي موعدها.

٨٦ - وأثني على حكومات المنطقة وشعوبها على حسن استضافتها لمجموعات كبيرة من اللاجئين وملتزمي اللجوء، في سياق الاحتياجات الإنسانية الآخذة في التنامي دون أن تجد التمويل الكافي. وأطلب منهم أن يستمروا في الوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها. وأكد مجددا على أهمية التوصل إلى حلول مستدامة يدعمها زعماء المنطقة. وفي هذا الصدد، أرحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة أوغندا لاستضافة اجتماع وزاري بشأن التشرّد. وأحث المجتمع الدولي، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على زيادة دعمها للسكان المشردين وللبلدان المضيفة والمجتمعات المحلية المضيفة.

٨٧ - وفي الختام، أشكر مبعوثي الخاص وممثلي الخاص والفريقين التابعين لهما على ما بذلوه من جهود في سبيل إشاعة السلام والاستقرار في المنطقة والنهوض بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وأهيب بمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يواصلوا مساعدة الدول الموقعة على الوفاء بالتزاماتها.